S/PRST/2015/9

الأمم المتحدة



Distr.: General
24 March 2015
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٤١٣، المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان“:

”يؤكد مجلس الأمن خطورة الوضع في جنوب السودان وطابعه الملح، كما يبرهن على ذلك قراره ٢٢٠٦ (٢٠١٥) المتخذ بالإجماع في ٣ آذار/مارس ٢٠١٥، الذي ينشئ نظاما للجزاءات تفرضها الأمم المتحدة على الذين يقوضون السلام أو الأمن أو الاستقرار في جنوب السودان ويستعرضها المجلس في ٥ آذار/مارس ٢٠١٥ أولا ثم في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥، والذي يطالب بالتزام الطرفين بالتوصل إلى اتفاق شامل ويهيب بجميع الأطراف في النزاع المسلح في جنوب السودان أن تصدر أوامر واضحة تحظر جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان دون مزيد من الإبطاء.

”وفي هذا السياق، يعرب مجلس الأمن عن أسفه العميق لتقاعس الرئيس سلفا كير ونائب الرئيس سابقا رياك مشار وجميع الأطراف عن إبرام اتفاق الترتيبات الانتقالية بحلول الموعد النهائي الذي حددته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ألا وهو ٥ آذار/مارس ٢٠١٥، وهي الترتيبات التي ترد في وثيقة مجالات الاتفاق بشأن إنشاء حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جمهورية جنوب السودان التي وقعتها جمهورية جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان (الجناح المعارض). وفي هذا السياق، يكرر مجلس الأمن استعداده فرض جزاءات ضد الذين يهددون السلام أو الأمن أو الاستقرار في جنوب السودان.





240315 240315 15-04721 (A)

"ويكرر مجلس الأمن إدانته القوية للانتهاكات المتكررة لاتفاق وقف الأعمال العدائية الذي قبلته جمهورية جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان (الجناح المعارض) ووقعتاه في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ويشدد على أن الأعمال التي يقوم بها الرئيس سلفا كير ونائب الرئيس سابقا رياك مشار في مواصلة السعي إلى فض هذا النزاع بالوسائل العسكرية إنما هي إخلال بالتزاماتهما بموجب ذلك الاتفاق.

"ويشيد مجلس الأمن بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي تتلقى الدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، على العمل الحثيث الذي تقوم به في إقامة منتدى للحوار السياسي والأمني، وإنشاء وتفعيل آلية رصد تنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية والتحقق منه، وقيادة مفاوضات سياسية متعددة أصحاب المصلحة لإرساء حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية.

"ويحيط مجلس الأمن علما بالرسالة المؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠١٥ الموجهة من رئيس وزراء إثيوبيا ورئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية هايلي ماريام دِسالن إلى شعب جنوب السودان، التي يشرح فيها أن محادثات السلام لم تحرز ما كان يلزم أن تحرزه من تقدم.

"ويرحب مجلس الأمن بعزم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تنفيذ خطة مشتركة وعرض حل معقول وشامل لإنهاء الأزمة في جنوب السودان، بمشاركة أصدقاء جنوب السودان من أفريقيا والخارج، بما في ذلك الأمم المتحدة، ويحث جميع الأطراف على الانخراط الجاد في العملية السلمية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة ووضع حد للعنف.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد عزمه فرض ما قد يلزم من جزاءات للتصدي للوضع، بما قد يشمل فرض حظر على توريد الأسلحة وتعيين أسماء كبار المسؤولين الذين يضطلعون بأعمال أو سياسات تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في جنوب السودان، وذلك بغية تشجيع حكومة جنوب السودان وقوات المعارضة على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، واتخاذ خطوات فعالة وشاملة لإرغام القوات الخاضعة لإمرتهما بشكل مباشر أو غير مباشر على وقف العمليات العسكرية وأعمال العنف، وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان، وفسح المجال بشكل كامل أمام وصول المساعدات الإنسانية إلى وجهتها المقصودة.

”ويعرب مجلس الأمن مجددا عن تقديره العميق لأفراد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة على الأعمال الشجاعة التي قاموا وما زالوا يقومون بها من أجل حماية المدنيين وتثبيت الوضع الأمني، ويكرر تأكيد دعمه للبعثة.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد قلقه العميق من أن النزاع قد تسبب في معاناة إنسانية شديدة، شملت إزهاق العديد من الأرواح وتشريد مليوني شخص وفقدان الممتلكات، الشيء الذي أدى إلى استفحال الفقر في أوساط شعب جنوب السودان وتعريضه لمزيد من الحرمان.

”ويؤكد مجلس الأمن كذلك الأهمية الكبيرة لمكافحة الإفلات من العقاب وكفالة المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في جنوب السودان، بما فيها تلك التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

”ويجدد مجلس الأمن نداءه إلى طرفي النزاع من أجل السماح للأفراد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية بالوصول إلى جميع المحتاجين في أمان ودون عراقيل وبشكل كامل والعمل على تيسير ذلك بما يشمل معدات وإمدادات المساعدة الإنسانية والتمكين من تسليم تلك المساعدة في الوقت المناسب، وفقا للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالمساعدة الإنسانية.

”وينوه مجلس الأمن بعمل لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي في تقصي وتوثيق الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ويتطلع باهتمام إلى نتائجها وتوصياتها، ويشجع على إصدار تقريرها النهائي علنا في أقرب وقت ممكن، ويرحب بمواصلة انخراط الاتحاد الأفريقي في العمل من أجل كفالة العدالة والمساءلة وتضميد الجراح وتحقيق المصالحة.

”ويتطلع مجلس الأمن إلى أن يتم بسرعة إنشاء ’فريق الخبراء‘ الذي سيضطلع بدور مركزي في مساعدة لجنة الجزاءات المعنية بجنوب السودان والمنشأة بموجب القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، بما في ذلك عن طريق تزويدها بالمعلومات اللازمة لاحتمال تعيين أسماء الكيانات والأفراد الذين قد يكونون ضالعين في الأنشطة الموصوفة في الفقرتين ٦ و ٧ من القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥).

"ويعيد مجلس الأمن التأكيد على أنه سيكون مستعدا لتكييف التدابير الواردة في القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، بما في ذلك تشديدها بإضافة تدابير أخرى، وكذلك تعديل تلك التدابير أو تعليقها أو رفعها، حسب الضرورة وفي أي وقت على ضوء التقدم المحرز في عملية السلام والمساءلة والمصالحة، وعلى ضوء تنفيذ التزامات الطرفين، لا سيما اتفاق وقف الأعمال العدائية وغير ذلك من الالتزامات المحددة في ديباجة القرار المذكور، والامتثال لها.

"ويعيد مجلس الأمن التأكيد كذلك على مؤازرته لشعب جنوب السودان، ويجدد التزامه الراسخ بتحقيق السلام والأمن في جنوب السودان والمنطقة، بما في ذلك عن طريق التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، ويؤيد بيان رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الصادر في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥ بأن العالم يقف إلى جانب الشعب وأن السلام سيتحقق".